المواطن يعاني!!

16

صناعيون: انعدام الديزل يوقف 70% من المصانع

17

الثورة
الاقتصادي
الثلاثاء 21 رجب 1435هـ 20 مايو 2014م العدد 18079
Tuesday : 21 Rajab 1435 - 20 May 2014 - Issue No. 18079
www.althawranews.net

15

القطاع الزراعي يتكبد خسائر فادحة

أكد الأمين العام للاتحاد التعاوني الزراعي علي الهيثمي عبدالله أن الموسم الزراعي تلقى ضربة موجعة بسبب هذه الأزمات المتلاحقة للمشتقات النفطية .
وأشار الهيثمي في حديث خاص لـ"الثورة" إلى أن المزارع هو المتضرر الرئيسي وهناك خسائر في مزارع متعددة للمانجو والعنب والخضروات وغيرها، نتيجة لانخفاض عملية الري وتأثير ذلك على جودة المنتج وتراجع الإنتاج.
وبحسب أمين الاتحاد التعاوني فإن هناك صعوبة في تقدير خسائر هذه الأضرار لأن هناك تداخلاً لأزمات متعددة ومفتعلة تتعلق بالتخريب المستمر لأنابيب النفط والكهرباء والتقطعات في الطرقات وكلها تنعكس بأضرار بالغة على مختلف شرائح المجتمع وخصوصا في القطاع الزراعي، لافتا إلى البحث عن بدائل للتخفيف من آثار أزمة الديزل وهناك مشروع لاستخدام الطاقة الشمسية في بعض المناطق مثل وادي حضرموت.

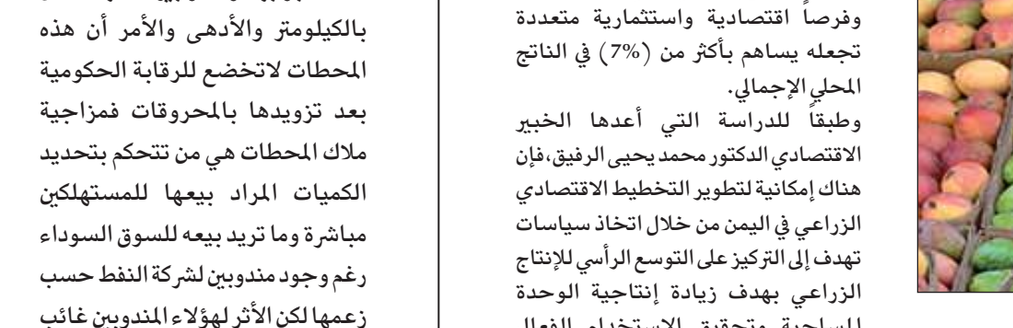

400 ألف طن الانتاج السنوي

المانجـــو ثروة مهدرة !!

تحقيق / محمد راجح

تزين فاكهة المانجو واجهات البوافي والاستراحات ومحلات بيع العصيرات والمشروبات بكميات كبيرة تعكس بمشهد بديع ما يحويه اليمن من ثروات هائلة لا تقدر بثمن.
ولا تزال الأسواق منذ منتصف الشهر الماضي تستقبل فاكهة المانجو من مختلف مواقع ومراكز الإنتاج في المحافظات ، ولا يعكر هذا المشهد سوى الاختلالات السنوية المترافقة مع هذا المنتج اليمني المتميز الذي يعاني من هدر كميات كبيرة لا تتم الاستفادة منها في التسويق والتصدير وفي العملية الصناعية ، الأمر الذي يهدد مكانة هذا المنتج الذي يأتي في طليعة المنتجات الزراعية الأكثر اهتماما ورواجا لدى المستهلكين.

يحتل المانجو الصدارة ضمن قائمة الفواكه الأكثر تدفقا للسوق المحلية في هذا الموسم الزراعي ، حيث تتجاوز وفقا للبيانات الرسمية عملية الإنتاج من المانجو 400 ألف طن ،بينما يباع سعر الكيلوجرام الواحد من هذه الفاكهة بنحو 300 ريال.
ويرى أحد البائعين في سوق هائل للخضروات والفواكهة أن أسعاره مناسبة بالنسبة للمستهلك ،لكنها لا تعكس قيمته الحقيقية لأن أسعاره تبدأ بالانخفاض مع نهاية شهر مايو نتيجة لتشبع الأسواق ووفرة هذا المنتج بكميات كبيرة.
ويؤكد أن هذا الأمر لا يساعد على استغلال ثرواتنا بشكل أمثل لأن عملية الانخفاض في الأسعار والتدفق الكبير للمانجو وعدم تسويقه بشكل أفضل وإيصاله للأسواق الخارجية التي تتطلبه بشدة ، يؤدي إلى هدر كميات واسعة من هذه الثروة الزراعية الواعدة التي يمكن أن تساهم في استغلال محاصيلنا ومواردنا بصورة صحيحة ومنظمة.

استغلال

يرى مدير عام التسويق بوزارة الزراعة المهندس فاروق قاسم أن التحول في النظام الإداري يمكن أن يساهم في حل مثل هذه المشاكل ويحد من عملية الهدر للثروات واستغلالها بشكل أمثل.
ويقول أن كل إقليم يمكن أن يتميز بسلع معينة ، إذا كان هناك اهتمام ومراعاة لاستخدام المياه ، يمكن أن يزرعوا منتجات واستخدام تقنيات حديثة ، بحيث يكون هناك تخصص في هذا الجانب.
وبحسب المهندس قاسم فإن منطقة مثل حجة يمكن أن تتخصص بالمانجو مع التركيز على بعض الأنواع التنافسية .
ويقول: نحن ننتج في حدود 400 ألف طن من هذا المحصول يمكن استيعابها في السوق وأيضا تصديرها واستغلالها واستثمارها في المنتجات الصناعية .
ويؤكد أن المانجو منتج تصنيعي وأسواق مثل الهند يمكن أن تستوعب مثل هذا المنتج ،لافتاً إلى أن هناك شكاوى من قلة الدعم من قبل المزارعين ولهذا لابد من قيام الإرشاد الزراعي بلعب دور في هذا الخصوص.
ويضيف إن أغلب الأقاليم يمكن أن تستفيد من القطاع الزراعي ،حيث يعتبر إقليم تهامة الأول من حيث الإنتاج الزراعي ، ثم تأتي محافظة حجة ثالث محافظة في الإنتاج الزراعي بعد الحديدة وصنعاء .
ويرى أن كل منطقة يمكن أن تتميز بمنتجاتها المختلفة وسيكون التكامل طبيعيا في تسويق المنتجات على جميع الأسواق.

إنتاج

تقدر إحصائية رسمية نسبة الفاقد في ثمار المانجو إلى أكثر من 40 % ، بينما يتراوح الفاقد في بعض الأسواق الرئيسية مابين 20 إلى 60%.
وتصل إنتاجية اليمن من المانجو بحسب آخر بيانات صادرة عن الاحصاء الزراعي إلى 400 ألف و978 طنا من مساحة تقدر بنحو 25 ألفاً و914 هكتاراً.
ويرى خبراء زراعيون أن الأوضاع الراهنة التي يمر بها اليمن تساهم بشكل كبير في هدر هذا المنتج حيث يعاني المزارعون مشاكل عديدة من توفير المشتقات النفطية وفي عمليات الري والنقل والتسويق نتيجة للأحداث الأمنية والتقطعات ومحدودية الوصول للأسواق سواء الداخلية بشكل سهل ومناسب أو الأسواق الخارجية ، بالإضافة إلى بعض المشاكل الدائمة التي لم يجد المزارعون أي حل لها الأمر الذي يدفعهم إلى جني الثمار مبكرا .
هذا الأمر بحسب مختصين لا يساعد على استثمار هذا المنتج وإيجاد أسواق بديلة لترويجه ، لأن هناك عشوائية كبيرة في التعامل مع أهم منتج زراعي تنتجه بلادنا.
ولمعالجة جزء من هذه الإشكاليات يدعو خبراء إلى أهمية إنتاج أصناف جيدة من هذه الفاكهة بحيث تنتج الثمار على فترات متباعدة من صنف لآخر لاستمرارية تدفقها إلى السوق لأطول فترة ممكنة وبما يتيح فرصة أكبر للمزارع ومساعدته على تعويض الخسائر المتوقعة التي قد يتعرض لها.

خطة

يدعو خبراء إلى ضرورة التركيز على القطاع الزراعي ووضع خطة اقتصادية فاعلة للنهوض بهذا القطاع وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاقتصادية الشاملة.
وترى دراسة حديثة في هذا الخصوص أن هناك أهمية لبناء هيكل تنظيمي وإداري للقطاع الزراعي والتغلب على المعوقات التي يواجهها، والتي تحد من الاستفادة المثلى من هذا القطاع الحيوي الذي يمتلك عوامل وفرصاً اقتصادية واستثمارية متعددة تجعله يساهم بأكثر من (7%) في الناتج المحلي الإجمالي.
وطبقاً للدراسة التي أعدها الخبير الاقتصادي الدكتور محمد يحيى الرفيق، فإن هناك إمكانية لتطوير التخطيط الاقتصادي الزراعي في اليمن من خلال اتخاذ سياسات تهدف إلى التركيز على التوسع الرأسي للإنتاج الزراعي بهدف زيادة إنتاجية الوحدة المساحية وتحقيق الاستخدام الفعال للمساحات الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى زيادة المساحة المحصولية للثمار التنافسية مثل المانجو والبن، والسعي نحو تطوير العملية التجارية التسويقية والاستمرار في حظر استيراد الخضروات والفواكه بمختلف أنواعها، ومكافحة تهريبها لحماية المنتجات الزراعية.
ولتحقيق أهداف أي خطة لتنمية القطاع الزراعي ترى الدراسة ضرورة تحقيق العديد من الشروط أهمها إيقاف الفئة الاجتماعية التقليدية التي تعيق عملية التنمية الزراعية وتقف عقبة أمام استمراريتها بدون أن تتاح لها الفرصة للتحول إلى الفئات المستقلة في مجالات اقتصادية أخرى .
كما تؤكد أهمية العمل على تحرير المزارعين البدائيين في التفكير، وتعريفهم بالوسائل الحديثة المتنوعة التي تساعدهم على زيادة إنتاجية الأراضي، وإيجاد طرق حديثة لتسويق المنتجات الزراعية ووسائل نقل، وتأمين شبكات ري حديثة، وهذا كله بهدف زيادة الإنتاجية كماً ونوعاً .
وفي هذا الخصوص لابد من الاستعانة بخبراء زراعيين من أجل وضع خطط تتناسب وظروف كل مجتمع على حدة لأن التخطيط من أهم العوامل لعملية إنماء النشاط الزراعي إنماء كاملا وخصوصا للمنتجات ذات القيمة التنافسية مثل المانجو.

مجور: المشاريع الصغيرة المدرة للدخل أهم أولويات مكافحة الفقر في الريف

كتب/ أحمد الطيار

قال وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور: إن سلالات محلية للمحاصيل الرئيسية كالذرة الرفيعة والدخن والذرة الشامية والقمح والشعيروالعديد من محاصيل البقوليات التي تعتمد على الزراعة المطرية تتعرض للتدهور نتيجة التداعيات الكثيرة لظاهرة التغيرات المناخية وهو ما فاقم مشكلة الفقر بين المزارعين الريفيين وخفض مستوى الإنتاج والعائد الاقتصادي من الزراعة المطرية لمستويات مخيفة.
وأضاف الوزير :استشعارا لهذه المشكلة الخطيرة فأن العمل جار لإعداد برامج تنموية تعتمد على تنفيذ مشاريع صغيرة مدرة للدخل يقوم بها المزارعون وتسهم في التأقلم مع المتغيرات المناخية لكنها تتسم بدراسات ذات جدوى ومضمونة النتائج في تحسين الدخل للأسر بشكل فاعل.
ولفت خلال الورشة الخاصة باستعراض نتائج دراسة المسح الأساسي للمشاريع الصغيرة المدرة للدخل والتي اقيمت أمس بصنعاء إلى أن العمل في قطاع الزراعة في اليمن يعتبر مهنة غالبية الفقراء في الريف وهو الوسيلة الرئيسية الكبرى لكسب العيش في اليمن التي تعد من افقر البلدان في العالم حيث يعيش 73% من سكان اليمن في المناطق الريفية والمرتفعات الجبلية والمطرية .
مؤكدا أن وزارة الزراعة والري تسعى من خلال العديد من المشاريع التنموية الريفية وفي مقدمتها مشروع الزراعة المطرية إلى زيادة الإنتاج الزراعي في المناطق المطرية وبالذات المرتفعات الجبلية حيث زاد التركيز على هذه النخبة من خلال تنفيذ مشروع التنوع الحيوي للتأقلم مع المتغيرات المناخية في كل من صنعاءوالمحويت إب وتعز إذ خطى خطوات إيجابية وتم تحقيق العديد من الإنجازات في مجال جمع وتوصيف السلالات المحلية وحفظها بالإضافةإلىأنشطة حصاد المياه وإعادة تأهيل المدرجات الزراعية في المرتفعات الجبلية.
مشددا أن المشاريع الصغيرة المدرة للدخل ستكون أحد اهم أولويات برنامج الوزارة في الفترة القادمة لدورها في مكافحة الفقر المستشري في الريف اليمني خصوصا بين المزارعين وانها ستدعم برامج ذات جودةلتحسن دخل الأسر وبالذات المرأة لتكون فاعلا رئيسيا في التنمية .

من جانبها أشارت المهندسة بلقيس عبد الستار مدير مشروع الزراعة المطرية والتنوع الحيوي الى أن المشروع قد عمل جاهدا على إنجاز المهام الموكلة اليه بما يخدم التنمية الزراعية والمزارعين في المناطق المستهدفة .
مشيرة إلى أن المشروع يهدف لتحسين حياة المزارعين للتكيف مع تغير المناخ باستخدام موارد التنوع البيولوجي الزراعي في المرتفعات اليمنية وتم تصميم المشروع لتوفير المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمزارعين وأسرهم والمجتمعات الريفية في مناطق المشروع من خلال زيادة الإنتاجية الزراعية نباتية وحيوانية وذلك بتحسين إنتاج البذور وتعزيز حماية الثروة الحيوانية والمياه وتوسيع نطاق المحافظة على التربة.
وقد قدم الاستشاري عادل مطهر ملخصا للدراسة التي اعدها في اربع محافظات وتضمنت عرضا لستة عشر مشروعا مدرا للدخل الأول شراء حراثات صغيرة (يدوية) والثاني البيوت المحمية والثالث توليد الطاقة النظيفة البيو جاز والرابع صناعة الاسمدة العضوية والرابع تصنيع الاعلاف والخامس زراعة اللوز والسادس تربية الدجاج المنزلي والسابع تربية وتسمين الثروة الحيواينة والثامن الحديقة المنزلية والتاسع الصناعات الغذائية والعاشر تربية النحل وانتاج العسل والحادي عشر زراعة الانفاق البلاستيكية والثاني عشر شراء دراسة الحبوب بمحرك ذاتي وأجير خدماتها والثالث عشر انشاء فقاسة وحاضنة للكتاكيت والرابع عشر المشتل والخامس عشر البيوت المحمية والسادس عشر حصاد مياه الامطار.
وتضمنت الدراسة المزايا لكل مشروع وتكلفته واهميته الاقتصادية ودوره في الحفاظ على التنوع الحيوي والاسهام في تحقيق الامن الغذائي.
وتم استطلاع آراء المستهدفين خلال فترة العمل الميداني على أكثر من 3000 عينة تم توزيعها على فئات المجتمع المختلفة وذلك للتأكد من وجود اتفاق و توافق اجتماعي حول الاولويات المختارة، و الخروج بخارطة أو مصفوفة تحدد الاولوية للمشاريع الصغيرة المدرة للدخل، لتلافي تمويل المشاريع التي لا تتلاءم أو تساهم في الحفاظ على التنوع الحيوي و لا يوجد لها سبل ديمومتها و استمراريتها.

كل ثلاثاء

عبدالله الخولاني

أزمة متى تنتهي؟!

أزمة المشتقات النفطية لازالت تراوح مكانها رغم التصريحات الإعلامية المتكررة لشركة النفط بضخ كميات كبيرة من البنزين لكن الواقع يقول عكس ذلك فأغلب محطات بيع المشتقات النفطية مغلقة أبوابها والطوابير أمامها تقاس بالكيلومتر والأدهى والأمر أن هذه المحطات لاتخضع للرقابة الحكومية بعد تزويدها بالمحروقات فمزاجية ملاك المحطات هي من تتحكم بتحديد الكميات المراد بيعها للمستهلكين مباشرة وما تريد بيعه للسوق السوداء رغم وجود مندوبين لشركة النفط حسب زعمها لكن الأثر لهؤلاء المندوبين غائب لأسباب لايعلمها إلا الراسخون في العلم وموظفو شركة النفط.
المعاناة التي يتعرض المواطن للفوز ببعض اللترات من البنزين والديزل يصعب وصفها لكن ما يزيد الطين بلة هو الامتهان والمحسوبية الحاصلة في المحطات التابعة لشركة النفط, فبدلا من أن تكون القدوة في تقديم خدماتها وفق مبدأ العدالة تجد القائمين عليها هم من يخالفون ذلك دون أدنى مراعاة لمشاعر من يقفون في طوابير الانتظار .
لو كانت هناك مصداقية في عملية التوزيع للمشتقات النفطية لما وجدنا هناك سوق سوداء تتوافر فيها الكميات اكثر من محطات بيع المحروقات وهذا يؤكد حقيقة التلاعب الحاصل ويكشف وجود شبكة مصالح غير مشروعة هي السبب الرئيس للأزمة الحاصلة في سوق المشتقات النفطية ..فمتى صدقت النوايا وكشرت الأجهزة الرقابية عن أنيابها سنجد كثيراً من الظواهر تتلاشى.
المطلوب اليوم هو تفعيل الرقابة الحقيقية الملموس أثرها في محطات بيع المحروقات وليست الرقابة الوهمية الموجودة في الكشوفات على الأقل لمنع الاحتقان بين الناس وتنظيم التوزيع بعدالة لا فرق بين الشيخ والمواطن العادي حتى يشعر الجميع بالرضا فما يجري على الواقع هو العكس تماما, فالأولوية (للمهنجمين) وأصحاب الوجاهات ثم الطبقات الدنيا.
نتمنى أن تتبع الأقوال الأفعال وتصدق شركة النفط في تصريحاتها ولو في حدودها الدنيا أو تضع المواطن أمام الحقيقة حتى لو كانت مرة, فالمعاناة وصلت إلى مستوى لا تطاق وأصبح حديث الناس في المنازل والمساجد والمقايل هو عن مادتي البترول والديزل, فالطاقة هي عصب الحياة والتلاعب فيها هو تدمير لمصالح شعب, وقادم الأيام سنذكر أسماء المحطات سواء كانت عامة أو خاصة لعل وعسى أن تحترم المواطن المغلوب على أمره, والحليم تكفيه الإشارة.

Alkhwlani22@yahoo.com